الموسم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 14) – 1993 – 1413

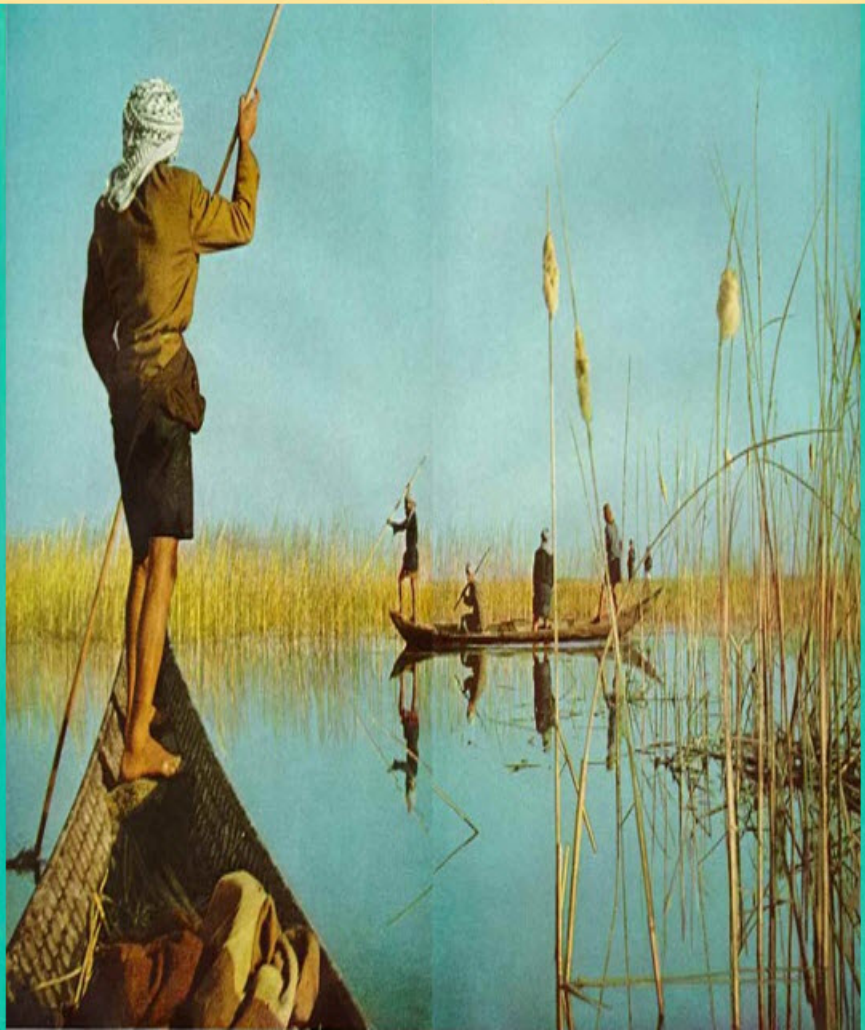

مجلة فصلية محكمة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

Shiabooks.net

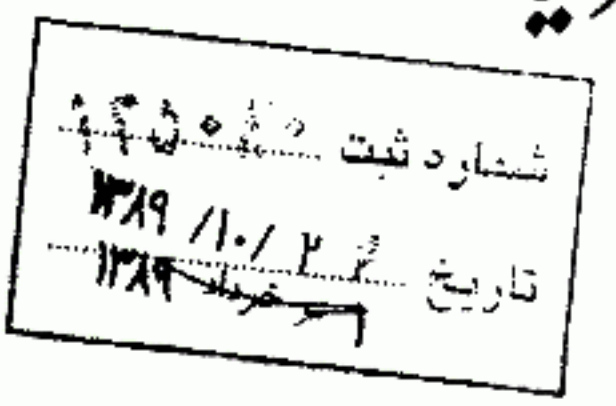

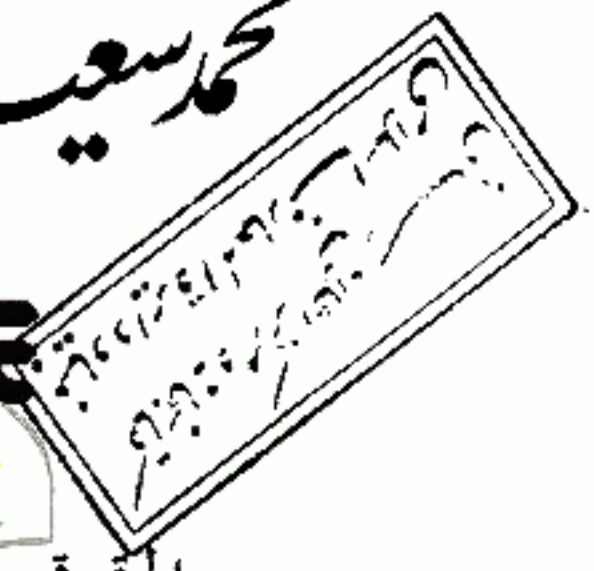

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ترسل جميع المراسلات والطلبات بإسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

AL KUFA HOUSE POST BUS 1113
3260 AC OUD - BEIJRLAND
HOLLAND

الاشتراك السنوي للأفراد ٥٠ $ وللمؤسسات ١٠٠ $.

((الشيعة ومشكلة رئاسة الدول في العراق))

●الدكتور خالد التميمي

منذ أن أُطيح بالنظام الملكي الدستوري في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ يعيش العراق بلا دستور دائم وبلا قوانين مشرعة من قبل سلطة تشريعية (البرلمان) وتلعب الأهواء والرغبات لدى الحكم والزمرة المحيطة به الدور الاساسي في إتخاذ القرارات مهما كانت بسيطة أو خطيرة قد تمس أمنه القومي أو قد تهدد وجوده كدولة ومهما كانت نتائجها على وحدة الشعب واستقراره النفسي .

لقد ولّد إنهيار النظام الملكي ومؤسساته الدستورية فراغاً سياسيا في الداخل لم تملؤه محاولات الأنظمة المتعددة التي تعاقبت خلال الثلاثين سنة الماضية وهذا الفراغ السياسي سببه وجوهره الرئيسي هو عدم معالجة مشكلة رئاسة الدولة في العراق . وقد كان هذا الخلل واضحاً منذ اليوم الأول الذي انتهت فيه الملكية وأعلنت الجمهورية حيث كانت ولادة (مجلس السيادة) حَلاً مؤقتاً كان الشعب يتطلع ان يعقبه حل دائمي لمشكلة رئاسة الدولة وشكل النظام السياسي وأيجاد دستور دائم مع بقية المؤسسات التي تحتاجها الدولة العصرية . لقد وضع الانقلابيون سُنيا عسكرياً (نجيب الربيعي) في رئاسة مجلس السيادة وعضوين هما الشيخ محمد مهدي كبة ، زعيم وشخصية شيعية ، والنقشبندي أحد زعماء الاكراد .

لقد كانت تركيبة مجلس السيادة بعد ١٤ تموز تعكس اعتراف النظام الجديد (الجمهوري) بواقع التركيبة العرقية والطائفية في العراق ، كما تعكس أيضاً تركيبة القوات المسلحة على الطراز العثماني السابق ، ذات الهوية السُنية للقوات المسلحة . وخلال العقود الثلاث للنظام الجمهوري بقيت مشكلة رئاسة الدولة لم تحسم ديموقراطياً ، بل بقيت مفروضة بحدّ السيف الذي حلت محله الدبابة ومؤسسات الارهاب الدموية . ولا اريد الخوض بتاريخ و وصف أحداث سنين العهد الجمهوري الذي وصل فيه العراق الى الدرك الأسفل من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وأصبح في واقع حقيقي أمام مفترق طرق تكاد تكون حتمية المصير وهي :

أ) إستمرار الحالة الشاذة الارهابية الدموية القائمة والتردي في مختلف جوانب الحياة .

ب) إنسحاب البلاد الى انقسام واقعي بعد أن ظهر الاستقطاب القومي والطائفي بشكل واضح بكافة مرافق الحياة والذي دخل مرحلة بلورة التجزئة أرضاً وشعباً .

ج) عودة الوعي الى كل فرد من أبناء المجتمع العراقي ومواجهة مسؤوليته كمواطن على ضوء الواقع المعاش بحيث يضع كل إنتماءاته ومصالحه الشخصية خلفه ويتقدم نحو هدف الانقاذ الوطني .

إن ما وصل اليه العراق اليوم من حالة سياسية واقتصادية واجتماعية سيئة مع الأخذ بنظر الاعتبار دور الواقع الداخلي والأقليمي والدولي يكشف لنا رؤية واضحة حول صعوبة ، ان لم يكن إستحالة إتفاق القوى السياسية على برنامج عمل او خطاب سياسي موحد يؤمن به الجميع ويسعى لتحقيقه كوسيلة للوصول الى هدف أسمى وليس شعارات ومناورات تكتيكية مرحلية . إن القوى السياسية الرئيسية المعارضة اليوم عددياً هي شيعية المذهب إلا أنها متعددة الانتماءات لها إحساس مذهبي وحب لا حدود له الأئمة أهل البيت ولكنها مجزءة لا تملك الوعي والولاء الطائفي (لبنان مثلا) والعديد منها يسير وراء أحزاب وزعامات علمانية لا تمت الى الشيعة بصلة ، بل قد تكون معادية لها . واذا ما أخرجنا القوى الأسلامية من هذه المجموعات المعارضة فسوف نراها هي الأخرى في حالة انقسام محزن لا مبرر له غير الاستئثار بالموقع السياسي الاكبر المرتجى . إن القوى الاسلامية الشيعية التي تتصدر جماهير الشيعة في العراق شاءت ام أبت تلك الجماهير قد أصبحت بحكم المتحكم بمصيرها وبقرارات قد تحدد مستقبلها السياسي والطائفي .

فهي من جهة زعامات مفروضة من جانب واحد لا تقوم بإنجاز ما يتطلبه موقع الزعامة من التزامات ومهمات اتجاه الجماهير الشيعية ومن جانب آخر لا تستمع ولا ترضى بمساهمة أصحاب الرأي وذوي الأختصاص في رفدها مما يساعدها على السير في الطريق السليم الواقعي ، وان الأخوة والأخوات الحضور يتذكرون جيداً تراكم الفشل والأحباطات التي يعاني منها ومن مراراتها الفرد العراقي الشيعي في داخل العراق وخارجه بسبب سياساتها الخاطئة وتزمتها برأيها بشكل دكتاتوري على حيز الواقع والتطبيق وإن كانت هذه الزعامات جيدة الاستماع ، صبورة في الأصغاء غزيرة الوعود إن مشكلة رئاسة الدولة في العراق هي موضوع حيوي واساسي لابد للشيعة من البت به وإتخاذ قرار جماعي قبل فوات الأوان لا سيما ان الوقت الحالي يحتم عليهم ما يلي :

أولاً ـ الاتفاق على محور شيعي واحد يظهر قوة الطائفة ووحدتها ويعطيها الموقع الاقوى في التفاوض حاضراً ومستقبلاً وفي ظل حكم قادم للعراق . وسوف لن ينفع الندم إذا ما سقط الطاغية صدام وشيعة العراق على ما هم عليه الآن من التمزق والاختلاف .

ثانياً ـ المناداة بضرورة عودة الملكية الدستورية الى العراق باعتباره الحل الأمثل والخطاب العقلاني المقبول داخلياً وخارجياً لحل مشكلة وجود فراغ لرئاسة الدولة ومسألة انتقال السلطة بطريق سلمي باعتبار النظام الملكي يشكل أهم مقومات الوحدة الوطنية في العراق حيث سيكون الملك خيمة يجتمع تحتها جميع العراقيين على اختلاف قومياتهم واديانهم وطوائفهم وهي الكفيلة لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

ثالثاً ـ يقترن شعار عودة الملكية للعراق بشروط أساسية ان يكون النظام ملكي دستوري برلماني وراثي وان يُعرض على الجماهير الواسعة للحصول على موافقتها وتأييدها بعد فترة إنتقالية لا تزيد على

العامين وبذلك يكون للشيعة الدور الأساسي باعتبارهم الغالبية العددية في قيام النظام الملكي من جهة وتُقدم من جهة اخرى دليلاً ملموساً للطوائف الأخرى على ان شيعة العراق حريصون على بناء عراق جديد وموحد ومستقر وثابت وتتساوى فيه الفرص للجميع وبذلك يتحقق الاستقرار النفسي في السلوك الاجتماعي لجميع العراقين لاسيما أن نظام الوراثة الدستورية المشرف عليه من قبل السلطة التشريعية يخلص البلد من ظواهر المغامرات والمغامرين والمفاجئات التي تفرض واقعا جديدا في كل مرحلة .

رابعاً ـ دعوة الشيعة بزعامة محورها المرتجى للملكية الدستورية يعطيها هيبة واحتراماً لدى دول العالم على أعتبارها انهم يسعون الى استقرار بلدهم والمنطقة بانشاء علاقات طبيعية وسليمة مع الجيران وخاصة اولئك الذين يضعون الشيعة موضع الريبة والشك .

خامساً ـ ان دعوة الطائفة الشيعية لعودة النظام الملكي تجنب العراق احتمالات عودة الدكتاتوريات في المستقبل ورفض النكرات المجهولة الاصل والنسب سادة القوم وكرامهم ويخلص البلد من زيف ادعاءات المدعين .

ونزاهة رؤساء الجمهوريات الذين عرفناهم بنسبة ٩٩,٩٩٪ أو دعاة الاشتراكية الذين رأيناهم كيف سرقوا حتى حلم الاطفال وغذاءهم ولم يقبلوا وزنا للقيم والمباديء العربية والاسلامية التي جبل عليها العراقيون .

أيها الاخوة الأعزاء والأخوات الكريمات ،

ان العودة الملكية الدستورية البرلمانية هي العودة الى هيبة ومكانة مقدساتنا في النجف وكربلاء والكاظمية ، وهي عودة الى ازدهار الحوزة العلمية وعطائها الغني وعودة الى فتح المدارس والحسينيات والجوامع والمكتبات التي ما زالت سجينة منذ سقوط الملكية في عام ١٩٥٨ .

أيها الأخواة والأخوات ،

ان الملك الذي نريده للعراق ملك دستوري مصون غير مسؤول يملك ولايحكم فهو لابد وان يحظى بإرادة الأمة لما فيه من خصال وقدرات وأصالة شريفة ولايمتلك شرعية الملك الا من تنطق عليه كلمة السؤدد ليكون رأس الدولة ورمز عزتها وكرامتها ويكون حامي دستورها الدائم الذي يصون حقوق جميع العراقين دون تفريق او تمييز ويطلق ارادة الأمة التي كبلها الطغاة المستبدون ، فهل يا ترى ان يستطيع العراق أن يهيء رئيس جمهورية جديد كل اربع أو خمس سنوات بهذه المواصفات ويحظى باجماع العراقيين اذا ما اخذ بالنظام الجمهوري وتحققت الديمقراطية ونزاهتها المعهودة على ايدي المجهولين القادمين !

لندن ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٣